



**The role of international diversification in building the optimal  
investment portfolio using the cut-off model  
Analytical Study in a number of international markets**

Researcher: Muhammad A. Muhammad  
College of Administration and Economics  
University of Mosul  
[Mehmedfener8@gmail.com](mailto:Mehmedfener8@gmail.com)

Prof. Dr. Rafiaa Ibrahim AL-Hamdani  
College of Administration and Economics  
University of Mosul  
[rafea\\_ibrahem@uomosul.edu.iq](mailto:rafea_ibrahem@uomosul.edu.iq)

**abstract:**

The research aims to adopt the concept of international diversification in building the optimal international investment portfolio using the cut-off model. To achieve this, the study sample was selected from a set of indicators of international financial markets during the period from (2017-2020).

In order to address the problem of the study and test its hypotheses, it was relied on financial and statistical analysis, using a set of descriptive statistical tools such as arithmetic mean, standard deviation, covariance, and a correlation coefficient. The applications have been applied during this research was Excel and Eviews 12, according to the monthly closing price data of the selected stock indices,

The research found that the process of international diversification contributes to build the investment portfolio. That its success depends on the scientific methods used by the investor to choose the optimal index or stocks in the investment portfolio. In addition the correlation between the returns of the market indices in the research sample is weak and this is due to the lack of similarity in the assets traded within the countries' markets. The research sample has a positive effect on the process of forming the optimal international portfolios using the cut-off limit.

Thus, investors should pay attention to international diversification processes when forming their investment portfolios and not resort to random diversification, whose effects may be reflected in not ensuring the achievement of the portfolio's advantages from investing at the least possible risk. Investors must be aware that the single index, two types of beta ( $\beta$ ). The local beta is used if its investment is for the index or the stock within the local portfolio. While the international beta, is used when the forming of portfolio is international.

**Keywords:** Optimal investment portfolio, international diversification, cut-off limit.

## دور التنويع الدولي في بناء المحفظة الاستثمارية المثلث باستخدام نموذج حد القطع دراسة تحليلية في عدد من الأسواق دولية

أ.د. رافعة إبراهيم الحمداني  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الموصل

الباحث: محمد عبدالرحمن محمد  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة الموصل

### المستخلص:

يهدف البحث إلى تبني مفهوم التنويع الدولي في بناء المحفظة الاستثمارية الدولية المثلث باستخدام نموذج حد القطع، ولتحقيق ذلك تأكيد اختيار عينة الدراسة من مجموعة من مؤشرات الأسواق المالية الدولية خلال المدة الممتدة من (2017-2020)، ولمعالجة إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على التحليل المالي والإحصائي، باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية الوصفية كالوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التباين المشترك، ومعامل ارتباط، محل البحث بالتطبيق على برنامج Excel وEviews12، وفقاً لمعطيات الشهيرية لأسعار الإغلاق لمؤشرات الأسهم المختارة، توصل البحث أن عملية التنويع الدولي يسهم في بناء المحفظة الاستثمارية وإن نجاحها يعتمد على الطرق العلمية المتتبعة من قبل المستثمر لاختيار مؤشر أو الأسهم المثلث فيها المحفظة الاستثمارية فضلاً عن أن الارتباط بين عوائد مؤشرات الأسواق عينة البحث ضعيفة وهذه بسبب عدم تشابه الموجودات المتداولة داخل أسواق الدول عينة البحث ولها تأثير إيجابي على عملية تكوين المحفظة الدولية المثلث باستخدام حد القطع، وبذلك ينبغي على المستثمرين الاهتمام بعمليات تنويع الدولي عند تشكيل محافظهم الاستثمارية وعدم اللجوء إلى التنويع بشكل عشوائي الذي قد تتعكس أثاره في عدم ضمان تحقق مزايا المحفظة من الاستثمار في أقل مخاطرة ممكنة، و يجب يعي المستثمرون أن للمؤشر الواحد، نوعين من البيتا ( $\beta$ )، يستخدم البيتا المحلية إذا كان استثمارها للمؤشر أو السهم ضمن المحفظة المحلية، أما البيتا الدولي يستخدمها حينما يكون بناء المحفظة دولية.

**كلمات مفتاحية:** محفظة الاستثمارية المثلث، تنويع الدولي، حد القطع.

### المقدمة

تعد المحفظة الاستثمارية من أهم وأبرز التنظيمات التي استحوذت على مساحة مهمة في الدراسات الاستثمارية واتخذت أرتباً وصيغاً متعددة، مما تطلب تحديداً دقيقاً لجميع أنواعها وعناصرها، مع التركيز على بعض هذه الأنواع التي لها أهمية خاصة في الاستثمار، وتتأيي أهمية إدارة المحفظة الاستثمارية في المتغيرات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العالم من خلال زيادة تدفق رؤوس الأموال الاستثمارية في الأسواق المالية من خلال المؤسسات الاستثمارية وصناديق الأدخار، وتطوير المؤسسات المالية وغير المالية والمصرافية، وكذلك الاهتمام بتحقيق أرباح سريعة وتجنب المخاطرة. ظهرت عدة نظريات تتناول هذا الموضوع، تهدف إلى تعظيم العائد المتوقع من الاستثمار في ضوء مستوى مقبول من المخاطرة، أو لتقليل المخاطر إلى مستويات مقبولة من العوائد، وبالتالي تعتبر المحفظة الاستثمارية من أهم التطورات في عالم الاستثمار.

يعد هاري ماركويتز 1952م، هو أول من ناقش فكرة المخاطر وعلاقتها بتغيرات العائد، حيث اعتمد على المعايير الإحصائية في اختيار الأصول المالية، ولعل أبسط طريقة لتجنب هذه

المخاطر، هو تكوين محفظة متنوعة بشكل جيد، فالاستثمار يجب أن يكون موزعاً بين مجموعة أصول ولا يرتكز على أصل واحد، ويعد موضوع المحافظ المالية من الموضوعات الجديدة والتي برزت نتيجة لزيادة احتياجات المستثمرين مع زيادة حجم الأموال النقدية التي تبحث عن مجالات لتوظيفها، وتهدف المحفظة إلى تحقيق أدنى مستوى من المخاطر عند مستوى مقبول من العوائد وقد ازدادت أهمية المحافظ المالية خاصة مستوى من المخاطر عند مستوى مقبول من العوائد وقد ازدادت أهمية المحافظ المالية خاصة في ظل المخاطر إلى أن تم تطويرها حتى شمل أصول مالية من أسواق مالية أجنبية وهذا ما يعرف بالمحفظة المالية الدولية والتي تعد من أدوات الاستثمار الحديثة والتي حظيت باهتمام كبير من قبل المستثمرين، ولعل أهم المزايا التي يقدمها هذا النوع من المحافظ للمستثمرين هي ميزة تنويع المحفظة الدولية، والتي توفر ميزة أمان نسبية للمستثمرين، ذلك لأن المحفظة الدولية عادة ما تكون متنوعة بشكل جيد لأن رأس مال المحفظة يكون موزعاً على عدة أدوات استثمارية في بلدان مختلفة.

من أجل تغطية أبعاد البحث فقد قسم على أربعة مباحث، يوضح المبحث الأول إطار المنهجي للبحث في حين تناول المبحث الثاني إطار النظري للبحث وخصص المبحث الثالث جانب التطبيقي للبحث، أما المبحث الرابع فيختص بأهم الاستنتاجات وتوصيات البحث.

### **المبحث الأول: إطار المنهجي للبحث**

**اولاً. مشكلة البحث:** اعتمد بناء محفظة الاستثمارية على مبدأ التنويع الدولي الذي يوفر للمحفظة سمة الأمان النسبي، فالمستثمر بدوره يحدد الخطر ولذلك أدرك فكرة رئيسية في تكوين محفظة الاستثمارية تجسدت في هذا المبدأ بوصفه قاعدة اختيار مكونات المحفظة لغرض الموازنة بين المخاطرة والعائد، اللذان يعدان الأساس في الحكم على أداءها. ومن خلال ما سبق أن يقوم بحثنا على أساس السؤال الرئيسي الآتي:

"مدى مساهمة التنويع الدولي في بناء المحفظة الاستثمارية الدولية المثلث؟"

#### **ثانياً. أهمية البحث:**

أ. للبحث أهمية أكademie تتمثل في تسليط الضوء إلى أمرين مهمين ظهرا مع تطور نظرية المحفظة الاستثمارية الحديثة ويتمثلان في مفهوم تنويع الدولي في المحفظة الاستثمارية، والذي يعد أحد الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر التي تتعرض لها المحفظة الاستثمارية.

ب. الأهمية العملية الاستثمارية التي يسعى إليها المستثمرون في تكوين وتقدير أداء محافظهم الاستثمارية من خلال التوجه نحو عمليات التخصيص للموجودات باعتماد التنويع الدولي.

ج. أهمية التنويع كمبدأ أساسي يستخدم لتكوين محفظة الاستثمارية، بأسلوب يتناسب مع رغبات والميولات المستثمرين في تحقيق أدنى مستوى من المخاطر مقابل أقصى عائد.

#### **ثالثاً: أهداف البحث**

أ. التعرف على كيفية تشكيل المحفظة الاستثمارية المثلث منوعة دوليا وكيفية تسييرها

ب. بيان كيفية التوزيع النسبي للموجودات المالية في المحفظة الاستثمارية الدولية.

ج. قياس مدى مساهمة التنويع الدولي في بناء المحفظة الاستثمارية الدولية المثلث.

د. تكوين محفظة استثمارية دولية باستخدام نموذج حد القطع.

**رابعاً. فرضية البحث:** في ضوء أبعاد مشكلة البحث فإن فرضيتها بالآتي:

❖ يسهم مبدأ التنويع العلمي والسليم في بناء المحفظة الاستثمارية الدولية المثلث.

**خامساً. حدود البحث الزمانية:** اعتمد على البيانات الشهرية لسعر الاغلاق المؤشرات عامة للدولة عينة الدراسة (2017-2020).

**سادساً. مجتمع البحث وعينته:** تم الاعتماد على اسواق الدول الواقعة ضمن التصنيفات الجديدة لمؤسسة فوتسي (FTSE) الدولية والتي تعد المؤسسة الوحيدة التي قامت بتصنيف الأسواق إلى (أسواق المتقدمة وأسواق الناشئة وأسواق الحدودية) عام (2003). ومن ذلك تم اختيار الدول الواقعة ضمن الأسواق الحدودية كمجتمع دراسي وتم اختيار العينة وفقاً لإمكانية الحصول على البيانات التي تغطي مقتضيات البحث للفترة الزمنية المحددة وتم اختيار سوق العراق كسوق المحلي من منظور مستثمر محلي، وهي غير داخلة في تصنيف العالمي حسب مؤسسة فوتسي (FTSE). إذ تم ادخال سوق العراق في عينة البحث لغرض تعرف على كيفية وآلية الاختيار والتكون الدقيق لمحفظة الاستثمارية من طرف المستثمر عراقي، وكيفية تخصيص اموالهم في استثمارات دولية. وذلك بهدف تنشيط العمليات الاستثمارية في سوق العراق للدخول في هذه التوجهات الحديثة بمراحل الآتية:

أ. اختيار (20) من الاسواق المالية الحدودية من أصل (30) سوق حسب التصنيف مؤسسة فوتسي (FTSE)، إذ تم استبعاد الأسواق متقدمة من عينة البحث بسبب صعوبة الحصول على بياناتها.

ب. اختيار السوق المحلي للبلد الأم من وجهة نظر المستثمر المحلي موضع الاهتمام والذي يتمثل بالعراق وغير مدرج في التصنيف الدولي لمؤسسة فوتسي (FTSE). وتم ادخال العراق لأن أهمية هذا البحث وهدفه تتناسب بالدرجة الأولى لمصلحة وأهمية المجتمع الاستثماري في السوق المالية العراقية، لتوجيهها نحو آلية الاختيار والبناء للمحافظة الاستثمارية الخاصة بهم. فضلاً عن توضيح أهمية الانفتاح على فرص الاستثمار الدولية الممكنة أمام السوق المحلي العراقي وأيضاً لمواكبة أهم التطورات والمستجدات للارتفاع إلى مستوى الأسواق العالمية.

تم اختيار مؤشرات اسواق الأسهم والتي تمثل بالأسواق المالية للدول كمحفظة الدولية مثلـ. وتم الاختيار حسب الخطوة الأولى والثانية، ومن الواضح والمعلوم أن غالبية الدول تمتلك أكثر من مؤشر سوق أسهم وتم اختيار مؤشرات كنموذج أو عينة للدراسة بشكل قصدي. وذلك بالاعتماد على قياسات ومعايير متعددة المذكورة سابقاً. وبذلك تمت عينة البحث بالمؤشرات الاسواق المالية الآتية، كما موضح في الجدول رقم (١):

**والجدول (١):** يوضح اسماء الدول العينة البحث ومؤشراتها وعملتها.

نوع العملة	المؤشر	أسم الدولة	ت
دينار	ISX	عراق	1
دينار	ASEX	الأردن	2
در هم	BHBX	بحرين	3
ريال	MSX	عمان	4
در هم	AMMC	مغرب	5
يورو	SBITOP	سلوفينيا	6
يورو	SAX	سلوفاكيا	7
دينار	BELEX	صربيا	8

نوع العملة	المؤشر	أسم الدولة	ت
الليف	BSE	بلغاريا	9
كونا	CROBEX	كرواتيا	10
كرون	OMX	أيسلندا	11
تینغ	KASE	казاخستان	12
دونغ	VNI	فييتنام	13
روبي	CSE	سريلانكا	14
تاكا	DSE	بنجلادش	15
اليولاس	BSE	بوتسوانا	16
الشلن	DSEI	تنزانيا	17
شيلينغ	NSE	كينيا	18
النيرة	NSE	نيجيريا	19
الروبي	SEMSEX	موريسشيوس	20
السيدي	GSE	غاندا	21

ال المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على تصنیفات المؤشر فایناشیل تایمز (FTSE).  
سابعاً. اسالیب والادوات الاحصائیة:

١. حساب معدلات العوائد الشهرية المحلية المركبة باستمرار لجميع مؤشرات الأسهم عينة البحث وذلك عبر استخدام الآتية المعادلة (4): (Modigliani & Pogue, 1973: 4)

Rjt: عائد مؤشر الأسهم (j) في اليوم (t)  $Pt$  قيمة مؤشر الأسهم في اليوم (t).

٢. تعديل قيم مؤشرات الأسهم المحلية لمخاطرة الصرف الأجنبي، وذلك بتحويلها من عملتها الأجنبية إلى عملة المستثمر العراقي محل الاهتمام (الدينار العراقي)، وذلك عبر استخدام المعادلة الآتية :  
(Solink & Mcleavy, 2004: 147)

اذ ان :

قيمة مؤشر الأسهم الأجنبي المعدل لمخاطر الصرف الأجنبي.

ID/XR: عدد وحدات الدينار العراقي مقابل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية لمؤشر الأسهم الأجنبية، 3.

٣. حساب معدلات العوائد الشهرية الدولية المركبة باستمرار لجميع مؤشرات الأسهم الأجنبية عينة البحث باستخدام معادلة رقم (١) وبالاستناد للأسعار المعدلة لمخاطرة الصرف الاجنبي المحسوبة بالمعادلة رقم (٢).

٤. حساب معدلات العوائد الشهرية الخالية من المخاطرة المركبة باستمرار لجميع الدول عينة البحث باستخدام المعادلة الآتية (Chance, 1998: 143):

اذا ان  $RF$  : معدن الفائدة البسيط الشهرية الحالي من المخاطرة على حوالات الخزانة باستحقاق سنة.

T: عدد أشهر العمل.

٥. حساب معدلات العوائد الشهرية المركبة باستمرار للمؤشر الدولي المكون من مؤشرات الأسماء واحد وعشرون المكونة لعينة الدراسة وبأوزان حددت لكل مؤشر من هذه المؤشرات استناداً في حسابها إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لكل دولة من الدول عينة البحث، والذي يظهر بالضرورة حجم التباينات بين الدول في ناحية أهمية ما تواجهه من مخاطر مالية وسياسية واقتصادية، وذلك باستخدام المعادلة الآتية

اذا ان  $W_{JTK}$ : وزن المؤشر (J) لليوم (T) للدولة (K).

ناتج المحلي الاجمالي للدولة (GDP<sub>K</sub>).

٦. حساب معدلات العوائد الشهرية المركبة باستمرار الخالية من المخاطرة الدولية بالاستناد إلى معدلات العوائد الخالية من المخاطرة المحلية لكل دولة من الدول (21) من عينة البحث، وبأسلوب توزين مماثل لأسلوب توزين المؤشر الدولي.

٧. حساب البيتا المحلية لكل مؤشر أسمهم من المؤشرات عينة الدارسة بالاستعانة بالعوائد المحلية لمؤشرات الاسهم للدول عينة الدارسة، وعلى، وفق، نموذج السوق المطلي.

٨. حساب البيتا الدولي لكل مؤشر أسهم من المؤشرات عينة الدارسة بالاستعانة بالعوائد المحلية لمؤشرات الأسهم للدول عينة الدارسة، وعلى وفق نموذج السوق الدولي.

وکالات (Goel & Chaudhary 2013: 25)

$$\beta^w = \text{COV} (R_j, R_m^w) / \text{VAR}(R_m^w) \dots \dots \dots (5)$$

R<sup>w</sup>: العوائد المتوقعة للأسوق العالمية.

#### ٩. حساب مؤشر تريليون باستخدام معادلة الآتية.

١٠. حساب معدل القطع للمحفظة المثلثي في ظل عدم السماح للبيع القصير.

١١. تحديد الوزن النسبي لكل مؤشر أسهم في المحفظة المثلثي وفي ظل عدم السماح للبيع القصير.

١٢. حساب نسبة شارب لتقييم أداء المحفظة الخطرة المثلثي باستخدام المعادلة الآتية

(& Richard Landsberg, 2013: 13)

$$S_T = \frac{R_{PT} - R_F}{\sigma R_{PT}} \dots \dots \dots (7)$$

نسبة شارب،  $R_{pt} = \frac{\text{معدل العائد الخالي من المخاطرة خلال مدة من الزمن}}{\text{انحراف المعياري لعوائد المحفظة خلال مدة من الزمن}} = \frac{R_F - S_T}{\sigma_{RPT}}$

١٣. حساب متوسطات معدلات العوائد المحلية والدولية وانحرافاتها وتبيناتها، فضلاً عن استخدام مختلف الادوات والاساليب الاحصائية اللازمة واختبار فرضيات البحث.

## المبحث الثاني: إطار النظري للبحث

أولاً. **مفهوم المحفظة الاستثمارية (Investment Portfolio):** يعد الاستثمار من أهم القرارات المالية التي يتخذها المستثمر والتي يهدف منها إلى تحقيق أكبر عائد ممكن مع تجنب المخاطرة إلى أقصى حد ممكن، ما يعني الأمر أن تكون تلك الاستثمارات موزعه على مجموعة من الموجودات وأن لا تكون مرکزة على موجود واحد فقط ، فالتركيز على موجود واحد من شأنه أن يعرض المستثمر إلى خسائر كبيرة في حال تعرض ذلك الموجود إلى مخاطر مالية، لذلك فإن تنويع الموجودات يساعد على تخفيض المخاطر الاستثمارية إلى مستويات مقبولة، ما يعني أهمية الأخذ بنظر الاعتبار إلى عملية تكوين المحفظة الاستثمارية، والتي تعددت المفاهيم الخاصة بها، أما فنجد من اشارة بأنها المحفظة الاستثمارية على أنها "المحفظة الاستثمارية بأنها" مجموعة أو تشكيلة من الموجودات قد تكون مالية مثل الأسهم والسنادات أو حقيقة مثل العقار والذهب أو مزيج من النوعين من الموجودات يقرر مستثمر معين تكوينها بهدف تحقيق عائد يناسب مستوى معين من المخاطر من خلال تنويع مكوناتها". (Hirt & Block, 2003: 683).

ويوضح (Reilly & Brown, 2003: 21) أن هذه الموجودات قد تكون مالية (Financial) كالأسهم والسنادات أو حقيقة (Real) كالعقارات والمعادن الثمينة والسيارات والأثاث وغيرها، وعرف (آل شبيب، ٢٠٠٩: ٢٨٣) المحفظة الاستثمارية بأنها" مجموعة من الموجودات التي يمتلكها المستثمر سواء كانت موجودات حقيقة أم مالية بهدف الحصول على أكبر عائد بأقل درجة مخاطرة والتي تتلاءم مع رغبة المستثمر سواء كان مستثمر محافظاً أم مضارباً أم رشيداً وتتخصّص المحفظة الاستثمارية لإدارة مدير المحفظة (Portfolio Manager) الذي قد يكون مالك المحفظة، أو يعمل بأجر لدى مالكها ". ويتبين من خلال ما تقدم عن المحفظة الاستثمارية تركيزها على فلسفة التنويع في موجوداتها بهدف تحقيق عائد من درجة مقبولة من المخاطر، كما يشار إلى المحفظة الاستثمارية بأنها مجموعة متنوعة من الموجودات المالية وغير المالية (مادية) التي يحتفظ بها المستثمر سواء كان المستثمر شركة استثمارية أو فرداً (الأعرجي، ٢٠٠٣: ٤٣). وعرفت أيضاً المحفظة الاستثمارية هو الأداة الاستثمارية التي تحتوي على التنويع الاستثماري من الموجودات المالية والموجودات الحقيقة، من خلالها المستثمر يحافظ على القيمة الموجودة لمحفظه الاستثمارية (الجنابي، ٢٠١٩: ٢٩). وعرفت المحفظة الاستثمارية على أنها تشكيلة متنوعة من الأسهم مُسکها المستثمر بهدف تعظيم منفعته من خلال المبادلة بين عائد المحفظة ومخاطرها (Weston & Brigham, 1982: 352). وكما تعرف (Hirschey, 2001: 525) على أنها مجموعة من الموجودات المالية والمادية التي يجب تحقق أعلى عائد المستقبلي مقابل الحد من الخطر ممكناً.

ثانياً. **المحفظة الاستثمارية الدولية (International Investment Portfolio):** بعد العولمة والانفجار الذي شهدته العالم في ثروة المعلومات وإزالة القيود بين البلدان أصبحت المحفظة والاستثمارات متاحة لكل العالم وفي أي مكان وفي أي لحظة، ارتبط ظهور الاستثمارات المالية الدولية بتطور نظام النقد الدولي وازالت أو تخفيض قيود الاستثمار الأجنبي، وبعد الحرب العالمية الثانية لم يكن هذا النشاط متاحاً لعموم المستثمرين بسبب صعوبات تحويل العملة وعدم وجود أسواق الصرف الأجنبي كما أن الاقتصادات الدولية كان ينظر لها بشكل عام على أنها كيانات محمية ذاتياً منفصلة عن بعضها بمجموعة من قيود الملكية الخارجية والعقوبات الناتجة عن القوانين

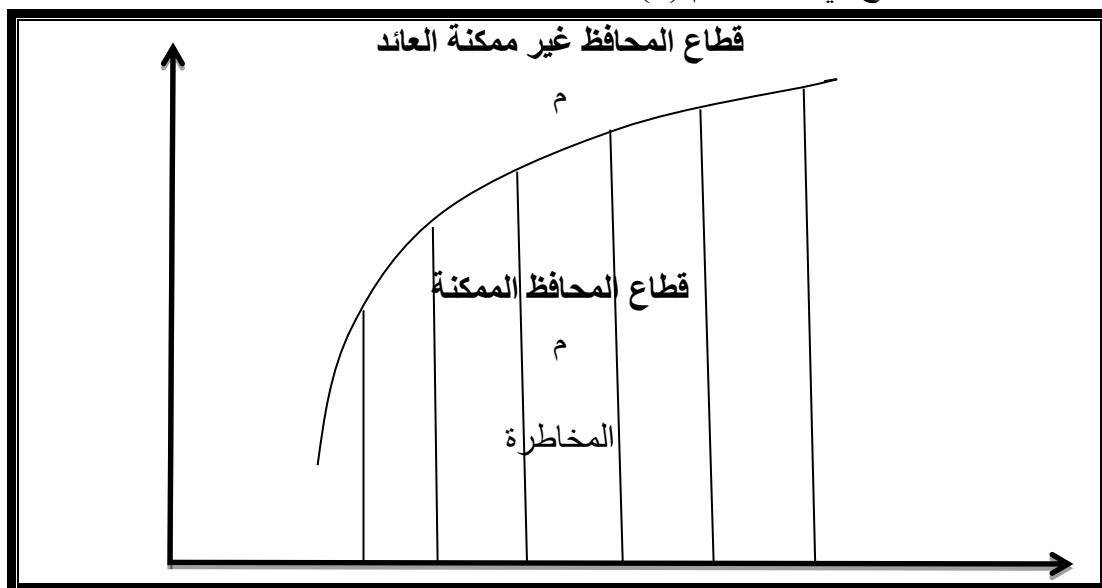
والأنظمة وتخوف المستثمرين من المخاطرة السياسية فضلاً عن عدم وجود المؤسسات المناسبة للتعامل مع المستثمرين الأجانب خاصة في سوق المال (البورصات) وعدم الانسجام في الاعراف المحاسبية بين البلدان فضلاً عن محدودية توفر وسائل التحفيظ ضد مخاطرة أسعار الصرف (3-1999: Stulz)، غير أنه ومع نشوء وتطور سوق الصرف الأجنبي استجابة لضغوطات التجارة والاستثمار الدوليين واستفادة الامم الصناعية المتقدمة من دروس الكساد الكبير الذي عانت منه اقتصادات هذه البلدان في العقد الثالث من القرن الماضي ساعد على ازالة قيود التدفق الحر للتجارة والاستثمارات بين البلدان الصناعية خلال السنتين الخمسين الأخيرة حيث شهد الربع الأخير من القرن الماضي فيض واسع الانتشار من التدفقات المالية الدولية التي انتهت تغيرات جذرية في مصادر التمويل المحلي والدولي صاحبها اشتداد حدة المنافسة بين المتعاملين وانتج ذلك نمواً كبيراً في اجمالي الاستثمارات المحفظية عبر الحدود واضفاء الصبغة الدولية على عمل الأسواق المالية التي اصبحت كما يعتقد (Razin, 2001) أكثر قرباً للتكامل في نظام اقتصادي واحد معتمد على بعضه (2001: Razin)، وبالرغم من أن استثمارات المحفظة الدولية كانت ترتبط تقليدياً بالبلدان الأوروبية وأمريكا الشمالية فإنها اتجهت الآن وبشكل قوي للاستثمار الدولي في كافة البلدان وبمشاركة فاعلة من المستثمرين الأفراد، حتى عام 1999 بلغت رسملة سوق الأسهم العالمي أكثر من (23) تريليون دولار أي أنه تضاعف بحدود (25) مرة خلال السنتين العشرين الأخيرة كما أن حصة الأسواق الناشئة من رسملة السوق العالمي قد شهدت زيادة كبيرة ما يعني أن شراء محفظة السوق العالمي هي الاستراتيجية الملائمة (Solnik, 2000: 107)، من جانبة يؤكّد (Van Horn, 2004) على أن التطور الانفجاري في الاستثمارات المالية الدولية قد ادى إلى زيادة تدفق الاموال عبر الحدود الوطنية وتغير المؤسسات والأدوات المالية مما يتطلب تغيير تصورات مدير المال وفق منظور (Prespective) عالمي (Van Horn, 2004: 747).

**ثالثاً. مفهوم المحفظة الاستثمارية المثلثي (Optimal Investment Portfolio):** إن المحفظة المثلثي ليست مفهوماً مطلقاً، بل هو نسبي، لذلك فإنه من الصعب تحديد نموذج عام وموحد يحدد مواصفاتها من وجهاً نظر جميع المستثمرين. وعلى هذا الأساس، يعني مصطلح المحفظة المثلثي أنها كذلك من وجهاً نظر مستثمر معين فقط، مستثمر لديه اتجاهات وميول قد تختلف عن اتجاهات وميل مستثمر آخر، مما يجعل المحفظة المثلثي بالنسبة لمستثمر رشيد معين، وإذا كان لابد لنا من معرفة المحفظة المثلثي بشكل عام فيمكن تعريفها من وجهاً نظر المستثمر الرشيد بما يأتي:

نتيج المحفظة المثلثي تحديد مجموعة من الموجودات المالية التي تسعى إلى تقليل المخاطر إلى أدنى المستويات مقابل قبول مستوى معين من العائد أو تعظيم العائد مع قبول مستوى معين من المخاطر (32: 2008, Malik), كما يشير إلى أنها تلك المحفظة من بين مجموعة المحافظ الكفالة التي تبادل ما بين العائد والمخاطر لأن لكل مستثمر دالة منفعة مختلفة عن الآخر، وهذا يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار ذلك عند اختيار المحفظة (الداغر، ٢٠٠٥: ٢٢٥)، وكما تعرف كل ما يملكه المستثمر من الموجودات المالية يكون الهدف من امتلاكه لها هو تعظيم القيمة السوقية لها (بن موسى، ٢٠٠٥: ٣٧)، ويتم بناء المحفظة الاستثمارية المثلثي على أساس ثلاثة مبادئ أساسية هي:

١. اختيار المحفظة ذات المخاطرة الأقل عندما يتساوى العائد.
٢. اختيار المحفظة ذات العائد الأعلى عندما تتساوى درجة المخاطرة.
٣. اختيار المحفظة ذات العائد الأعلى والأقل مخاطرة.

بناء المحفظة المالية على هذه المبادئ الثالث، مطلوب من الصاحب أو مدير المحفظة أو المستثمر أولاً تحديد ما يعرف بالحد الفعال، ويمثل هذا المنحنى النقاط التي تمثل مجموعة المحفظة المثلث، ويتم رسمها من خلال تحليل العلاقة بين العائد والمخاطر، بناءً على البيانات التاريخية لهذين المكونين ومجالات استثمار متعددة، مع الأخذ في الاعتبار افتراض أن جميع أدوات الاستثمار المتاحة هي فقط من النوع الخطير، بحيث لا يوجد بينها أدوات استثمارية خالية من المخاطر، وكما موضح في الشكل رقم (١):

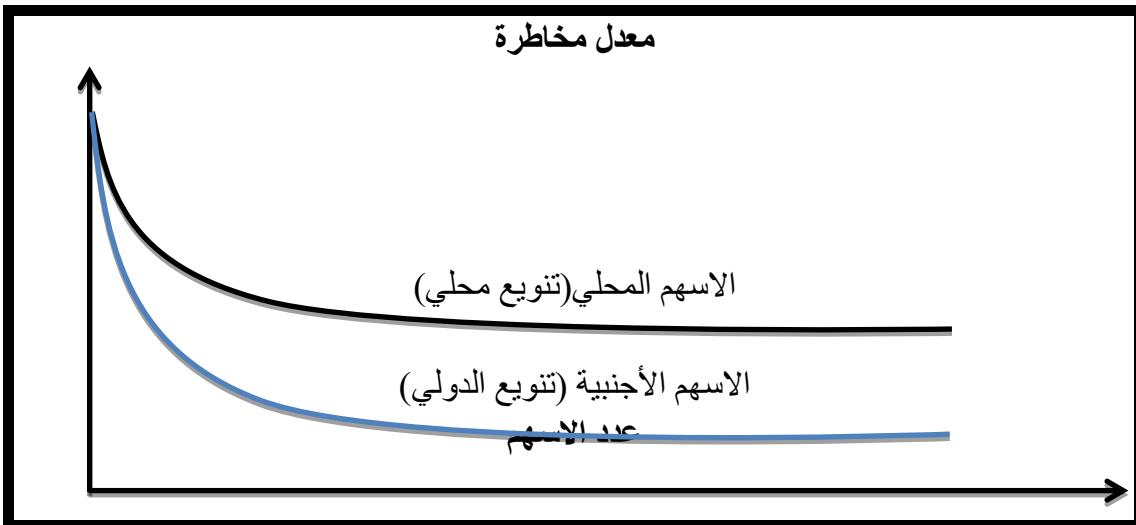


الشكل (١): منحنى المحفظة المثلث

المصدر: مطر، محمد & تيم، فائز (٢٠٠٥)، إدارة المحفظة الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.

رابعاً. **تنوع الدولي (International diversification)**: الموجودات المحلية تتحرك بتجاه واحد مع حركة السوق العام أفضت إلى تزايد قوة الترابط بين عوائدها مما أضعف من جودة التنوع الدولي، ومن هنا انبثقت ميزة التنوع الدولي إذ إن معامل الارتباط فيما بين الأسهم الدولية أقل من الأسهم المحلية داخل الدولة المعينة (Blackman, et al., 1994: 298). كما يشير ذلك إلى الأسباب السياسية وال المؤسسية والاقتصادية، فضلاً عن العوامل النفسية تؤثر في عوائد الاستثمارات والتي تمثل إلى التفاوت الكبير بين الدولة المختلفة مما يسفر عن الارتباطات منخفضة نسبياً بين الأوراق المالية الدولية (المنصور، ٢٠١٨: ٢٧)، كما يعرف أن التنوع الدولي لا يؤدي إلى تقليل المخاطرة المنتظمة للمحفظة، وهي المخاطر الناجمة عن عوامل سعر الفائدة والتضخم التي تؤثر على جميع الشركات في سوق. والسؤال هو: كيف يمكن لمدير المحفظة أن يقلل تأثير المخاطرة النظامية على مردود المحفظة؟ والجواب هو أن المدير المحفظة يمكن ذلك عن طريق الاستثمار في الموجودات المالية الدولية مثل الأسهم والسنادات الأجنبية، أن إذا كان معامل الارتباط بين العائد على الاستثمارات المحلية والعائد الاستثمارات الأجنبية صفرأ أو موجباً أو سالباً غير تماماً يؤدي إلى تقليل المخاطرة النظامية، وشراء الموجودات المالية الأجنبية لن يؤدي إلى تقليل المخاطرة النظامية اذا كان معامل الارتباط (+) أو فرقياً من ذلك (مطر و تيم، ٢٠٠٥: ١٨٤)، تنفيذ الاستثمارات ذات العائد المنخفض موجودة في الدول الأخرى بسبب توفر رأس المال الكافي

لتنفيذها، فتنوع الدولي يجني الثمار لهذا الخلل، وبذلك فإن التدفق رأس المال يفرض التقارب ما بين الدول المختلفة بالمعدلات الحدية للعائد وهذا سيمكن المستثمرين بالضرورة عوائد أفضل دولياً ومحلياً (Goel & Chaudhary, 2013: 17-18):



الشكل (٢): يوضح مقارنة بين المخاطرة المحفظة الدولية والمحفظة المحلية

Source: Solink Bruno H. Why Diversify Internationally Rather Than Domestically? Reprinted with permission from financial Analysts Federtion, Charlottesville financial Analysts Journal July/ August 1974, 92.

وهذه بمعنى أن التنوع الدولي قلل المخاطرة المحفظة الاستثمارية بشكل كبير مقارنة بالمحفظة المحلية، وفي هذه الحالة يمكن أن استفاد المستثمر المحلي من الاستثمار في الأسواق الدولية المختلفة.

خامساً. بناء المحفظة الاستثمارية المثلثي باستخدام معدل القطع: تبدأ المرحلة الثانية بعد أن يتم تحديد مخاطرة وعوائد الاستثمارات المالية، وهي عملية تشكيل المحفظة المثلثي باستخدام معدل القطع، تتضمن هذه المرحلة عدد من الخطوات الآتية (النومان، ٢٠٠٨: ٣٤-٣٧):

١. **تصنيف الأوراق المالية (Ranking Of Securities):** أول خطوة في هذا النموذج يتم تصنيف الأوراق المالية وفقاً لمعايير بسيط هو العائد الإضافي للورقة المالية " العائد الذي تحققه الورقة المالية أعلى من معدل العائد الحالي من المخاطرة " نسبة إلى مخاطرة الورقة المالية النظامية مقاييسه باليبيتا (المؤمنني، ٢٠٠٣: ١٣٦) وكما في المعادلة الآتية:

$$\text{Ranking Criteria} = \frac{(R_i - R_f)}{\beta} \dots \dots \dots (8)$$

$R_i$  : العائد المتوقع للورقة المالية

$R_f$  : معدل العائد الحالي من المخاطرة

B: بيتا

٢. **تحديد خصائص الأوراق المالية (Securities Characteristics):** الخطوة الثانية في هذا النموذج تتضمن من خلالها تحديد خصائص كل الأوراق المالية المختارة لتضمينها في المحفظة المثلثي وتشمل هذه الخصائص عائد الورقة المالية الإضافي ومخاطرها النظامية (البيتا)

ومخاطرها الانظامية (التبابين) لأي مستوى من تباين السوق (الداودي، ٢٠١٤: ٣٤) وتحسب خصائص كل ورقة مالية من خلال استخدام المعادلة الآتية:

$$C_i = \frac{\sigma^2 R_m \sum \frac{(R_i - R_f)\beta}{\sigma^2 e_j}}{1 + \sigma^2 R_m \sum \left[ \frac{\beta^2}{\sigma^2 e_j} \right]} \dots \dots \dots (9)$$

إذ إن:

### ٤- خصائص الورقة المالية ( $C_i$ )

معدل العائد الخالي من المخاطرة  $R_f$

البيتا  $\beta$

$$\sigma_{Rm}^2 \text{ تباين مؤشر السوق}$$

$\sigma^2_{ej}$  تباين الورقة المالية غير المرتبط مع مؤشر السوق (المخاطرة الانظامية)

**٣. تحديد معدل القطع (C\*) Setting the Cut-off Ratio (C\*):** يتم تعريف معدل القطع على أنه المؤشر الذي يمنح المستثمر القدرة على تحديد عائد أداة الاستثمار المقبولة في محفظته، والتي على أساسها يتم اختيار الأسهم الأخرى التي سيتم تضمينها في المحفظة (الشبيب، ٢٠٠٩: ٣٧٠) في هذه الخطوة. نحدد معدل القطع، وهو المتغير الرئيسي الذي على أساسه يتم تحديد عدد الأوراق المالية التي سيتم ضمها أو استبعادها من المحفظة المثلثي. ويمكن تحديد معدل القطع من بين القيم التي تمثل العائد والمخاطر للاستثمارات المالية التي تم حسابها في الخطوة (٢-٢) ومن خلال مقارنة قيم العائد الإضافي إلى البيتا للأوراق المالية مع قيم العائد والمخاطرة للأوراق المالية.

**٤. تحديد عدد الأسهم Determine the Number of Shares:** بعد أن يتم تحديد معدل القطع (\*) فإن الخطوة الآتية في تكوين المحفظة المثلث هي تحديد عدد الأسهم التي سيتم تضمينها في المحفظة المثلث من بين الأسهم المرشحة. ويتم ذلك من خلال مقارنة العائد الإضافي إلى البيتا لكل ورقة مالية مع معدل القطع، سيتم تضمين جميع الأسهم إلى المحفظة المثلث التي يكون العائد الإضافي إلى البيتا لها أكبر من معدل القطع، وجميع الأسهم التي يكون العائد الإضافي إلى البيتا أصغر من معدل القطع سيتم استبعادها من المحفظة المثلث، وبما أن جميع الأسهم مرتبة وفقاً لنتائجها من الأعلى إلى الأدنى، فإن أي سهم يتم ضمه إلى المحفظة المثلث، فإن جميع الأسهم الأعلى منه سيتم ضمها إلى المحفظة المثلث، وعند استبعاد أي سهم من المحفظة المثلث، فإن كل الأسهم الأدنى منه سوف يتم استبعادها من المحفظة المثلث (الداودي، ٢٠١٤: ٣٥).

### المبحث الثالث: جانب التطبيقي للبحث

تبloorت اجراءات وأساليب البحث في خطوات رئيسية عدة لبناء المحفظة الاستثمارية الدولية المثلثى ومقارنتها مع المؤشر السوق الدولى. والتى من خلالها سيتوصل إلى الخطوة الأخيرة والتى هي أساس جليلة البحث إذ تمحورت حول معرفة هل أن تنويع الدولى تسهم في بناء المحفظة الاستثمارية الدولية المثلثى. والخطوات أدناه ستكون اجراءات لحساب مدة المدرسة. وكالآتى:

اولاً. حساب وتحليل معدلات العوائد الشهرية الفعلية بالعملة المحلية للمؤشرات عينة البحث لجميع الدول خلال المدة المدروسة: باستخدام معادلة رقم (١)، تم حساب معدلات العوائد الشهرية المركبة المحلية كل مؤشر بعملة بلده الأم لمؤشرات أسهم العراق وجميع الدول فضلاً عن المخاطر خلال مدة المعاينة .

ثانياً. حساب وتحليل معدلات العوائد الشهرية الفعلية بالدينار العراقي لمؤشرات الدول عينة البحث خلال المدة البحث: بالاستناد إلى بيانات البحث الموسوفة في منهاجيتها، وباستخدام المعادلة رقم (٢) تم تحويل قيم الاغلاق الشهرية لمؤشرات اسواق الدول عينة البحث (٢١) مؤشر سوق محلي إلى أسعار وقيم معدلة لمخاطرة الصرف الأجنبي، واستخدمت الأخيرة في حساب معدلات العوائد الشهرية الفعلية بالدينار العراقي .

ثالثاً. تحليل مخاطرة الصرف الأجنبي للمستثمر العراقي في الأسواق الدولية عينة البحث خلال المدة البحث: تم حساب الفرق بين المعدلين (العائد بالدينار العراقي – العائد بالعملة الأجنبية) ويشار إليه بالفارق والذي عبره نستطيع الوقوف على حجم وطبيعة مخاطرة الصرف الأجنبي المترتبة على الاستثمار في كل دولة. اذ ينبغي ان يكون هذا الفارق صفراء في حالة عدم وجود المخاطرة صرف الأجنبي، فإذا كان الفارق سالباً أو موجباً فأن ذلك يدل على وجود مخاطرة الصرف. وترتبط تلك المخاطرة مع الفارق بعلاقة طردية. وبمعنى آخر كلما ازداد مخاطرة الصرف الاجنبي (بقيمة المطلقة) كلما ازدادت معه مخاطرة السعر الأجنبي.

رابعاً. حساب وتحليل معدلات العوائد الشهرية الخالية من المخاطرة المحلية المركبة باستمرار لجميع الدول عينة البحث: ويتضمن الآتي:

١. حساب وتحليل معدلات العوائد الشهرية الخالية من المخاطرة المحلية: بالاستناد إلى بيانات معدلات الفائدة على السندات الحكومية للعراق وللدول عينة البحث، فقد تم حساب المعدلات الشهرية وذلك بقسمة المعدلات السنوية على عدد أشهر السنة التداولية وبالاستناد لهذه البيانات وباستخدام معادلة رقم (٣) تم حساب المعدلات الشهرية الخالية من المخاطرة المحلية المركبة باستمرار للعراق وللدول عينة البحث.

٢. حساب الأوزان النسبية للدول عينة البحث لحساب المعدل الخالي من المخاطرة الدولي خلال مدة البحث، يعد المعدل الخالي من المخاطرة الدولي معدلاً موزوناً للمعدلات الخالية من المخاطرة المحلية للدول عينة البحث لذا لابد من حساب الأوزان النسبية للدول عينة البحث. إن أغلب الادبيات والبحوث الرصينة القديمة منها والحديثة استخدمت الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بوصفه أفضل مرجع لتمثيل قوة اقتصاد الدولة ولعل الغاية من استخدامه هو معرفة وبيان مدى أهمية اقتصاد الدولة النسبي بالمقارنة مع الدول الأخرى. فالدول ذات الاقتصاد الأقوى (ذات الرقم الأكبر للناتج) يكون لها وزن أكبر بالمقارنة مع الدول ذات الاقتصاد الضعف. وبالاستناد إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعراق وللدول (المتقدمة والناشئة العليا والدنيا والحدودية)، وباستخدام المعادلة رقم (٤) تم احتساب الأوزان الشهرية النسبية للدول عينة البحث من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على مجموع الناتج المحلي للعالم ككل خلال المدة المدروسة.

٣. حساب وتحليل معدلات العوائد الشهرية الخالية من المخاطرة الدولية المركبة باستمرار خلال المدة السابقة الازمة: بالاستناد إلى معدلات العوائد الشهرية المحلية الخالية من المخاطرة المركبة باستمرار المحسوبة بالفقرة (أ) وبالاعتماد على الأوزان النسبية للدول عينة البحث المحسوبة

بالفقرة (ب)، تم حساب معدلات العوائد اليومية الخالية من المخاطرة الدولية (RFInternational) المركبة باستمرار لهذه الدول.

خامساً. حساب وتحليل معدلات العوائد الشهرية المركبة باستمرار لمؤشر السوق الدولي خلال المدة المدروسة، بغية إكمال من بناء محفظة السوق اجراءات بناء المحفظة الدولية الخطرة المثلى للمستثمر العراقي لابد أيضا المؤشر الدولي التي تضم جميع مؤشرات أسواق الدول عينة البحث للمرة المدروسة. وبما ان معدلات العوائد الشهرية للمؤشرات المحلية المعدلة لمخاطرة الصرف تم حسابها لأسواق الدول عينة البحث، وبالاستناد إلى الأوزان النسبية الشهرية للدول التي جرى حسابها واستخدامها في الفقرة السابقة، فقد تم بناء مؤشر السوق الدولي وبوصفه محفظة موزونة (بالناتج المحلي الاجمالي) لمؤشرات الدول عينة البحث. فالعائد الشهري لهذا المؤشر الدولي ما هو الا المتوسط الموزون للعوائد الشهرية للمؤشرات المحلية المكونة له، أي إنه مجموع حاصل ضرب العائد الشهري لمؤشر البلد المعنى في وزنه النسبي في ذلك الشهر.

سادساً. حساب البيتا الدولي لمؤشرات اسواق الدول عينة البحث خلال مدة البحث: بالاستناد إلى معدلات العوائد الشهرية لمحفظة السوق الدولية (المؤشر الدولي) خلال مدة المعاينة، وباستخدام المعادلة رقم (٥) تم تقدير البيتا الدولي لجميع مؤشرات اسواق الدول عينة البحث.

سابعاً. بناء المحفظة الاستثمارية الدولية المثلى على الاساس حد القطع (Cut-off Rate): تم ترشيح جميع مؤشرات لعينة البحث لبناء المحفظة المثلى، حسب استراتيجية التنويع الدولي بالاعتماد على معيار حد القطع، وكما مبين في الجدول رقم (٣):

الجدول (٣): المحفظة الدولية المثلى وأوزانها وفق معيار حد القطع لمؤشرات عينة البحث

١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	ت	اسم المؤشر
$w_i$	$z_i$	$C_i \frac{[4]}{[7]}$	$\frac{[6]^*}{\sigma^2_{m+1}}$	$\sum_{i=1}^n [5]$	$\frac{\beta_2}{\sigma^2_{ej}}$	$\frac{[3]^*}{\sigma^2_{Rm}}$	$\sum_{i=1}^n [2]$	$\frac{(R_i - R_f)}{\sigma^2_{ej}}$	$\frac{R_i - R_f}{\beta}$		
0.379	3.183	0.00032	1.00416	1.6004	247.132	0.00032	0.124	3.208	0.012		كازاخستان
0.187	1.57	0.004	1.373	143.5	141.9	0.005	1.957	1.833	0.013		سلوفاكيا
0.113	0.95	0.006	1.736	283.1	139.6	0.01	3.700	1.743	0.012		سلوفينيا
0.135	1.13	0.008	1.769	641.8	358.7	0.021	8.085	4.385	0.012		فييتنام
0.076	0.64	0.009	1.795	921.1	279.2	0.029	11.15	3.069	0.011		صربيا
0.070	0.59	0.009	1.795	1174	253.6	0.036	13.89	2.736	0.011		بحرين
0.036	0.31	0.009	1.798	1599	424.7	0.047	18.2	4.309	0.010		أيسلندا
0.003	0.03	0.009	1.837	1707	107.4	0.05	19.21	1.015	0.009		كينيا
		0.009	2.175	1990	283.6	0.055	20.95	1.738	0.006		مغرب
		0.006	8.811	6850	4860	0.110	42.37	142.2	0.004		بنجلادش
		0.006	19.61	7157	306.8	0.114	43.71	1.338	0.004		كرواتيا
		0.006	20.09	7341	183.5	0.116	44.46	0.749	0.004		سريلانكا
		0.005	20.47	7489	148.8	0.117	44.91	0.446	0.003		غانا
		0.006	21.52	7892	402.5	0.119	45.85	0.945	0.002		بلغاريا
		0.005	22.52	8274	382.3	0.121	46.64	0.783	0.002		تنزانيا
		0.005	24.77	9142	867.8	0.124	47.62	0.982	0.001		نيجيريا
		0.005	25.46	9407	265.1	0.122	47.07	-0.547	-0.002		مورثيوس
		0.004	26.18	9683	276.7	0.121	46.35	-0.715	-0.003		الأردن
		0.005	26.38	9761	77.69	0.12	46.07	-0.282	-0.004		بوتسلاندا
		0.004	26.99	9995	233.2	0.116	44.78	-1.292	-0.006		عمان
		0.004	27.08	10032	37.45	0.114	43.64	-1.144	-0.031		عراق

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة.

تم بناء المحفظة من المؤشرات بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي ووفقاً للخطوات المذكورة سابقاً، ووفقاً لنموذج التدريج البسيط في استخراج الأوزان المثلثي التي تتضمن كفاءة المحفظة، اختارت الخطوة الثامنة باحتساب حد القطع (Cut-off Rate) من خلال قسمة قيمة العمود (4) على قيمة العمود (7) إزاء كل مؤشر، ووضعت النتائج في العمود (8) لعرض مقارنتها مع قيمة العمود (1) فإذا كانت قيمة حد القطع ( $C_i$ ) في العمود (8) لمؤشر ما أقل من قيمته في العمود (1) فإن ذلك المؤشر سيكون ضمن مكونات المحفظة ويلاحظ من الجدول (٣) أن قيمة  $C_i$  لمؤشر بحرين (-0.0001) وهي أقل من قيمة العمود (1) (0.003) لمؤشر ما أقل من قيمته في العمود (1) فإن ذلك المؤشر سيكون ضمن مكونات المحفظة، في حين أن قيمة  $C_i$  لمؤشر العراق (-0.00003) وهي أكبر من قيمة المحفظة الساكنة الكفوفة، في حين أن قيمة  $C_i$  لمؤشر العراق (0.018) وهي أكبر من قيمة العمود (1) والتي هي (-0.018) وعليه فإن آلية نموذج التدرج البسيط لا تضمن المؤشر العراق بالمحفظة الدولية المثلثي، وأن (9) مؤشرات حققت الشرط و(12) مؤشر لم تتحقق الشرط لذا تم استبعادها من محفظة الدولية، يقع حد القطع الأمثل (Optimal Cut – off Rate, CO) في العمود (8) أمام مؤشر الذي يكون آخر من تضمنته المحفظة الدولية ومن الجدول (٣) يقع حد القطع الأمثل لمؤشر كينيا (0.009)، وفي ضوء حد القطع حسب قيمة (Z) لكل سهم وفق الصيغة

$$Z_i = \frac{\left[ \frac{R_i - R_f}{\beta} - C_i \right] \beta}{\sigma_{e_i}^2}$$

حسب الوزن ( $W_i$ ) أو نسبة الاستثمار لكل المؤشر ويكون ذلك من خلال جمع قيمة (Z) للمؤشر المرشحة أولاً ثم أيجاد الأهمية النسبية لكل مؤشر من خلال قسمة قيمته من (Z) على

$$W_i = \frac{Z_i}{\sum Z_i} \text{ لمحفظة وفق الصيغة}$$

ثامناً. **خصائص مؤشر السوق الدولي:** تم التحليل العائد والمخاطر المؤشر السوق الدولي (محفظة السوق الدولي) نلاحظ ان العائد المؤشر السوق الدولي مقداره (0.0049)، والانحراف المعياري بلغت (0.0515) وتباعين (0.0027) أما المعامل الاختلاف بلغت (10.51) أي بمعنى كل وحدة من العائد حامل 10.51 وحدات من المخاطرة ودرجة الأداء المؤشر السوق الدولي وفق نموذج شارب مقداره (0.09)، وكما موضح في الجدول رقم (٤)

الجدول (٤): خصائص مؤشر السوق الدولي

عائد المحفظة	العائد
الانحراف المعياري للمحفظة	0.0515
تباعين المحفظة	0.0027
معامل الاختلاف للمحفظة C.V	10.51
شارب	0.09

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج الحاسبة.

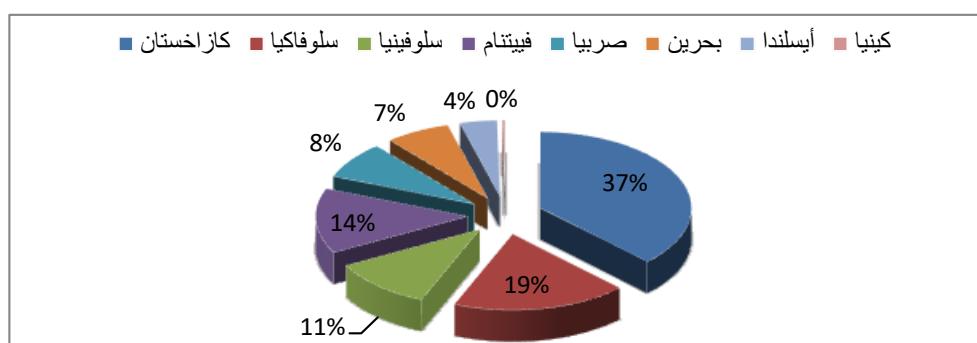
تاسعاً. **خصائص المحفظة الاستثمارية الدولية المثلثي:** يوضح الجدول رقم (٥) بناء المحفظة الدولية على أساس حد القطع للمؤشرات عينة البحث

## الجدول (٥): بناء المحفظة الدولية على اساس حد القطع للمؤشرات عينة البحث

الوزن * العائد	الوزن	العائد	رمز المؤشر	اسم المؤشر	ت
0.0049	0.379	0.013	KASE	كازاخستان	1
0.0021	0.187	0.011	SAX	سلوفاكيا	2
0.0015	0.113	0.013	SBITOP	سلوفينيا	3
0.0023	0.135	0.017	VNI	فييتنام	4
0.0009	0.076	0.012	BELEX	صربيا	5
0.0006	0.07	0.009	BHBX	بحرين	6
0.0005	0.036	0.014	OMX	أيسلندا	7
0.00003	0.003	0.01	NSE	كينيا	8
% 100					
0.013				عائد المحفظة	
0.024				الانحراف المعياري للمحفظة	
1.02				بيتا المحفظة	
0.0027				المخاطرة النظمية للمحفظة	
0.0006				المخاطرة الانظامية للمحفظة	
0.0277				المخاطرة الكلية للمحفظة	
1.85				معامل الاختلاف للمحفظة C.V	
0.532				شارب	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الحاسبة.

ما تقدم تعد المحفظة الدولية المثلى على اساس حد القطع ومكونة من ثمانية المؤشرات الدول عينة البحث وبتوزيع النسبي المثلثي، أما بالنسبة العائد والمخاطر والمخاطرها كما مبينة في الجدول رقم (٥) نلاحظ أن العائد المحفظة الدولية المثلثي باستخدام حد القطع مقدارها (0.013)، تكون أكبر من عائد المؤشر السوق الدولي التي مقدارها (0.0049)، أما من حيث المخاطرة يلاحظ أن الانحراف المعياري للمحفظة الدولية المثلثي مقداره (0.024) هو أقل من المخاطرة المؤشر السوق الدولي التي لانحرافها المعياري (0.052)، وأن النسبة شارب مقدارها (0.532) هو أكبر من نسبة شارب لمؤشر السوق الدولي التي مقدارها (0.09). وبالتالي فان المحفظة الدولية المثلثي حققت مبالغة أفضل بين العائد والمخاطرة مقارنةً مع محفظة السوق وكما موضح في الشكل رقم (٣):



الشكل (٣): الوزن النسبي لمؤشرات أسواق الدول المحفظة الاستثمارية الدولية المثلثي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البرامج Excel.

كما يوضح من الشكل رقم (٣) إن أعلى وزن في المحفظة الدولية المثلثي كان من نصيب سوق الكازاخستاني بنسبة (٣٧%) من المحفظة، تليها في الترتيب سوق السلفاكي إذ شكلت (١٩%)، ثم السوق الفيتامي بـ (١٤%)، ثم السوق سلفيني بـ (١١%)، ثم السوق الصربي (٨%)، وثم السوق البحريني (٧%)، وثم السوق الأيسلندي (٤%) وفي المرتبة الأخيرة أقل نسبة من النصيب المؤشر السوق البحريني بنسبة (٠.٣%). وهذا يؤكد على أن توسيع النطاق الاستثمار ليشمل هذه المؤشرات الأسوق يقضى إلى توسيع المنافع التخصيص الموجودات والتنوع الدولي.

#### المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

##### اولاً. الاستنتاجات:

- أثبتت الاختبارات أن النجاح العملية توسيع الدولي في بناء المحفظة الاستثمارية الدولية المثلثي تتوقف على مدى تكون توسيع الدولي بطريق العلمية في اختيار النسب التي سيخصصها المستثمر في محفظته الاستثمارية من أجل وصول إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية سليمة، وهذا يؤكد على قبول الفرضية البحث.
- يختلف معامل البيتا الدولي عن بيتا المحلي. إذ يمكن حساب معامل بيتا الدولي عن طريق نموذج تسعير الموجودات رأسمالية الدولية (ICAPM).
- أظهرت النتائج التحليل أن العوامل الاقتصادية لها تأثير على العائد خالي من المخاطرة المحلية للدول وفي أوزانها وذلك بتأثير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول بحالة التضخم والركود الاقتصادي ما ينعكس على العائد الخالي من المخاطرة الدولية، ويرجع السبب في التباين السياسة النقدية للبنوك المركزية في تلك الدول خلال المدة البحث.

##### ثانياً. التوصيات

- ينبغي على المستثمرين الاهتمام بعمليات توسيع الدولي عند تشكيل محافظهم الاستثمارية وعدم اللجوء إلى التنويع بشكل عشوائي الذي قد تتعكس آثاره في عدم ضمان تحقق مزايا المحفظة من الاستثمار في أقل مخاطرة ممكنة.
- يجب يعي المستثمر أن للمؤشر الواحد، نوعين من البيتا ( $\beta$ )، يستخدم البيتا المحلية إذا كانت لاستثمارها للمؤشر أو السهم ضمن المحفظة المحلية، أما البيتا الدولي يستخدمها حينما يكون بناء المحفظة دولية.
- ينبغي على المستثمرين اعطاء أوزان عالية لمؤشرات البلدان تمتلك (GDP) مرتفع عند تكوينهم لمحفظة استثمارية دولية لما لها من تأثير إيجابي على أدائها.
- يجب على المستثمرين الاعتماد في تكوين محافظهم الدولية على مؤشرات التصنيفات الدولية للأسوق المالية التي تصنف الأسواق المالية الدولية إلى متقدمة وناشرة وحدوية، باعتمادها على معايير جودة الأسواق المالية وشفافية التعاقد وإجراءات الضمان والتسوية كافة فضلاً عن آليات التقييف المالي.

##### المصادر

##### اولاً. المصادر العربية:

- آل شبيب، دريد كامل، ٢٠٠٩، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.

٢. الجنابي سعد مجید، ٢٠١٩، أثر تنوع المحفظة الاستثمارية في تقليل المخاطر المالية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة المثنى، العراق، العدد (٢).
٣. الداغر، محمود محمد، ٢٠٠٥، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر عمان.
٤. الداودي، آسو بهاء الدين قادر عمر، ٢٠١٤، أثر إستراتيجيات إدارة المحفظة الاستثمارية على عوائدها ومخاطرها، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير) غير منشورة (كلية الأدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٥. بن موسى كمال، ٢٠٠٥، المحفظة الاستثمارية-تكوينها ومخاطرها، مجلة الباحث، العدد ٣، ورقلة.
٦. مطر، محمد وتيم فائز، ٢٠٠٥، إدارة المحفظة الاستثمارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٧. المنصور، هبة الله السيد علي، ٢٠١٨، جدوى التنويع الدولى في ظل الازمة المالية- دراسة التحليلية لعينة من الاسواق الالكترونية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الفلسفية في علوم المالية والمصرفية، جامعة الكرباء.
٨. المؤمني، غازي فالح، ٢٠١٣، إدارة المحفظة الاستثمارية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
٩. النومان، سمير علي حسين، ٢٠٠٨، استخدام معدل القطع في تحديد المحفظة الاستثمارية المثلثى- دراسة تطبيقية في الأسواق المالية العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإداره والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
- ثانياً. مصادر الأجنبية**

1. Blackman, S., Holden, K., And Thomas, W, 1994, Long-Term Relationship Between International Share Prices, *Applied Financial Economics*.
2. Chance, Don M, 1998, *An Introduction To Derivatives*,4th Ed., Forth Worth: The Dryden Press.
3. Charfi Malek, 2008, Portfeuilles, internationaux et marchés émergents: diversification et conséquences étude de l'effet contagion en période de crise cas de la crise des subprimes, institut des hautes études commerciales de sousse- actuarial et finance, TUNISIE.
4. Goel, Deepika, & Chaudhary, Monika Singh, 2013, Advantages of International Portfolio Diversification., *International Journal of Marketing, Financial Services & Management Research*, Vol.2, No. 4, April.
5. Hirt, Geoffrey A. & Block, Stanley B, 2003, *Fundament of Investment Management*, McGraw,Hill, Inc-7 thed, USA.
6. Modigliani, Franco., And Pogue Gerald A, 1973, *an Introduction to Risk and RETURN Concepts and Evidence*. Pearson Education, Inc.
7. Razin, Assaf and Sadka, Efraim, 2001, *Why International Equity Inflows to Emerging Markets are Small Relative to International Debt Inflows?* National Bureau of Economic Research, Massachusetts Avenue, Dec.

8. Reilly, frank K. & Brown, Keith C., 2003, Investment Analysis and Portfolio Management, 7th ed. South- Western division of Thomson Learning, UAS.
9. Richard D. Landsberg, JD, 2013, Sharpe Ratio and Risk Adjusted Measurement, Advanced Consulting Group Nationwide Financial Services Insurance Company, Columbus, Ohio.
10. Solnik Bruno H, 1974, Why Diversify Internationally Rather Than Domestically? Reprinted with permission from financial Analysts Federtion, Charlottesville financial Analysts Journal July/ August.
11. Solnik Bruno, 2000, International Investment "4th ed., Addison Wesley Longman, Inc.
12. Solnik, Bruno & Mcleavey, 2004, International Investments, 5thed,
13. Stulz, Rene M, 1999, Globalization of Equity Markets and The Cost of The Capital the Ohio State University.
14. Van Horn, James C., 2004, Financial Management and Policy, 12thed. Printice-hall of India Private Limited, New Delhi.
15. Weston, J. Fred & Brigham, Eugene F, 1982, Essentials of Managerial Finance, 6th ed. College Publishing.